ورقة عمل بعنوان

تحديات الخدمة الاجتماعية بين واقع مؤلم ومستقبل غامض

إعداد

أ.د/ هشام سيد عبد المجيد
الأستاذ بكلية الخدمة الاجتماعية–جامعة حلوان

مقدمة:

تمر الخدمة الاجتماعية كمهنة بمرحلة تاريخية حاسمة تتضمن العديد من التحديات التي أضعفت الكثير من مكانتها في المجتمع وقللت من مستوى منافساتها مع العديد من التخصصات الأخرى التي تعمل في مجال السلوك التعامل مع الإنسان في كافة مجالاته وعلى مختلف مستوياته. ولقد واجهت المهنة العديد من المشكلات والصعوبات المرتبطة بمستوى تعليم الخدمة الاجتماعية ووجود العديد من التناقضات بين مضمون وأساليب التعليم بين مختلف كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية في مصر بل وفي العالم العربي. وكذلك انخفض الأداء المهني بشكل ملحوظ في كافة مؤسسات المجتمع مقارنة بما كان عليه الوضع في بدايات ظهور المهنة. وكذلك لا ننسى التردي الواضح في مستوى البحث العلمي علميا ومنهجيا بالرغم من الكم الهائل من البحوث التي يتم انتاجها على كافة المستويات.

وإذا كان للرعيل الأول لمهنة الخدمة الاجتماعية قد بذل جهودا مضنية في بناء هذه المهنة من نشأتها على أساس قواعد سليمة بالرغم من ضعف الإمكانيات في ذلك الوقت، إلا أن الأجيال التالية لم تحافظ على المكتسبات الهامة التي تحققت على أيدي هؤلاء الذين جادوا بكل ما يستطيعون من أجل بناء هذه المهنة. وإذا كانت المهنة على أيدي هؤلاء قد بدأت في مجالات محدودة مثل المجال المدرسي ومجال الجمعيات الأهلية، إلا أنها سرعات ما انتشرت لتدخل مجالات عديدة مثل مجالات المسنين والأسرة والمعاقين والادمان والصحة العقلية والعمالية وغيرها بحيث لا يوجد مجال من مجالات العمل الإنساني إلا وتوجد فيه الخدمة الاجتماعية عنصرا أساسيا وفاعلا.

ومن جانب آخر وبعيدا عن التحديد التاريخي، فلا يمكن إنكار دور الجهود والتنظيمات الأهلية في تطور مهنة الخدمة الاجتماعية في بداياتها. فقد كانت العديد من معاهد تعليم الخدمة الاجتماعية نتاج لجهود الجمعيات الأهلية مثل معهد الإسكندرية ومعهد القاهرة وغيرهم. ولعل المهنة لم تكتمل أركانها إلا بظهور التنظيمات المهنية القوية في ذلك الوقت مثل الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ونقابة المهن الاجتماعية والتي وإن كانت لا تمثل الأخصائيين الاجتماعيين وحدهم، إلا أنه كان لها دورها البارز في تقدم المهنة وازدهارها في بداية نشأتها.

وبالرغم من أن مهنة الخدمة الاجتماعية قد ظهرت أول بدايتها في مصر التي كانت رائدة لها على مر الصور ثم انتشرت بعدها إلى سائر الدول العربية والأفريقية الأخرى، إلا أنها لم تبدو أنها تتقدم للأمام بنفس الخطى التي بدأت عليها كما هو الحال في الدول المتقدمة في الخدمة الاجتماعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم دول أوروبا والهند وغيرها. بل أن

الكثير من الدول العربية والتي كان للأساتذة المصريين دورا كبيرا في ترسيخ قواعد المهنة بها أصبحت الآن أكثر تقدما في مهنة الخدمة الاجتماعية وأكثر تطويرا لأساليب تعليمها وممارستها عن مصر.

إن الحديث عن التحديات التي تواجه المهنة أو إبراز السلبيات الواضحة التي تعوق تقدمها وتطورها، ليس معناه التشهير بالمهنة أو فقد الأمل في تطويرها وإعادتها إلى الطريق الصحيح مرة أخرى، ولكن هو نوع من نقد الذات الذي يمثل عملية تشريحية لواقع يحتاج إلى إعادة صياغته على أسس سليمة للنهوض بمهنة يمكن أن يكون لها دورا بارزا لا يقل عن دور أي مهنة في تطوير المجتمع وتنميته في وقت هو في أمس الحاجة لكل الجهود التي تحاول إخراجه من عثرته والارتقاء به حتى يسير جنبا إلى جنب في مصاف الدول المتقدمة أو على الأقل الدول التي تنعم بقدر مناسب من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ومن هذا المنطلق يدور السؤال الذي يحتاج إلى إجابة–وإن كانت إجابته واضحة للعيان–ما هي الأسباب التي أدت إلى وصول المهنة إلى هذا المآل؟ هل هي بالفعل عوامل خارجية كما نحن دائما ما ندعي؟ أم أنها من عوامل نتيجة عوامل داخلية من المهنة نفسها؟ والحقيقة أنه بالرغم من عدم إنكار العوامل الخارجية في أي تطور أو تدهور إلا أنه لا يجب أن ننكر أن العوامل الداخلية تلعب الدور الأكبر في تطور المهنة أو تأخرها.

لذلك نحاول من خلال هذه الورقة تناول بعض العوامل التي أثرت بدرجة كبيرة على تطور المهنة ووصلت بها إلى هذا الحال وذلك من خلال المحاور الرئيسية التي تتكون منها المهنة والتي ترتبط بتعليم الخدمة الاجتماعية وممارستها وكذلك البحث العلمي كمتغير أساسي في نهضة وتطور أي مهنة. لذلك نركز في هذه الورقة على تساؤلين رئيسيين هما:

١) ما هي التحديات والصعوبات التي أثرت سلبيا على مهنة الخدمة الاجتماعية في الوقت الحاضر.

٢) ما هي الجهود التي يجب بذلها لمواجهة هذه التحديات والتغلب على هذه الصعوبات؟

ومن هذا المنطلق تتناول الورقة المحاور التالية:

أ) التحديات المرتبطة بهوية مهنة الخدمة الاجتماعية.

ب) التحديات التي تواجه تعليم الخدمة الاجتماعية.

ج) التحديات التي تواجه ممارسة الخدمة الاجتماعية.

د) التحديات التي تواجه البحث في الخدمة الاجتماعية.

هـ) ما هي الجهود التي يجب بذلها للتعامل مع هذه التحديات؟

أولا التحديات المرتبطة بهوية الخدمة الاجتماعية:

لعل أهم هذه التحديات من وجهة نظري تلك التي تظهر خلال فترات من الزمن والمرتبطة بتغيير مسمى المهنة من الخدمة الاجتماعية إلى مسميات أخرى متعددة، وكأن مسمى المهنة هو العقبة الكؤود في سبيل تطور المهنة. وهذه النعرة ليست وليدة اليوم ولكنها تظهر كل حقبة من الزمن. فقد طالب البعض في الماضي بتغيير مسمى المهنة إلى الطب الاجتماعي، وفي مرحلة أخرا الهندسة الاجتماعية، وفي عصرنا الحاضر الرعاية الاجتماعية، والخدمة الاجتماعية التكنولوجية. وكأننا نحاول أن تكون تابعين إلى المهن الأخرى أو نفضل أن نفقد شخصيتنا المهنية وهويتنا المجتمعية.

والحقيقة أن القيمة المهنية لا تكتسب من خلال الاسم، ولكن الاسم هو الذي يكتسب قسمته من الأداء المهني، فمسمى الطب لم يكتسب قيمته إلا من خلال ما يؤديه الأطباء من أدوار ذات قيمة لا يختلف عليها اثنين في المجتمع، وكذلك مهنة الهندسة والمحاماة والتجارة وغيرها. ويأتي السؤال الأكثر أهمية ما الذي يحدث إذا غيرنا اسم المهنة ولم نغير أداءنا ونستمر في غفوتنا؟ هل هذا سيجعل للمهنة قيمة؟ قديما عندما كان يذكر اسم الأخصائي الاجتماعي امام أي شخص في المجتمع كان يقال عنه أنه حلال المشاكل، واليوم عندما يذكر أحد اسم الأخصائي الاجتماعي يقال عنه ما لا نحب أن نسمع فإذا سألت تلميذ في المدرسة قد يقول يبيع في الجمعية التعاونية، وإذا سألت مريض في المستشفى يقول هو الشخص الذي يوفر لي مصاريف العلاج، وإذا سألت عنه في الجمعيات الأهلية يقال إنه الشخص الذي يقدم لنا معونات اقتصادية.... وهكذا. إذن توصيف الدور هو الذي يعطي قيمة للمهنة وليس المسمى نفسه أيا كان.

وهنا نتساءل ما هي الأضرار التي يمكن أن تنجم عن تغيير مسمى المهنة؟

١) التداخل مع التخصصات الأخرى في بعض المسميات المقترحة، فإذا قلنا الرعاية الاجتماعية فإنها سوف تشمل كل مجالات التعامل مع الانسان، فالرعاية الاجتماعية هدفا لكل التخصصات وليس للخدمة الاجتماعية فقط، وبالتالي تفقد المهنة هويتها.

٢) إن مسمى الخدمة الاجتماعية هو المسمى المتداول بين كل مؤسسات وأفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم فهناك مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية، وهناك أقسام الخدمة الاجتماعية بالمستشفيات، وغيرها، وأي تغيير لهذا المسمى يمثل ارتباكا وتشويه لهوية المهنة التي هي بالفعل الآن في مرحلة مخاض غير واضح المعالم.

٣) ان مسمى الخدمة الاجتماعية منتشر في الدول العربية سواء في الكليات والجامعات العربية والتي تسعى معظمها إلى الحصول على الاعتماد الدولي من جامعات عالمية، فهل سيؤثر هذا المسمى على أعضاء هيئة التدريس المصريين الراغبين في العمل في هذه الجامعات ويقلل كثيرا من فرص عملهم بها؟

٤) إن إثارة مثل هذه القضية يقطع أوصال المهنة ويستنزف طاقة أبناءها فبدلا من أن يتوحدوا من أجل الإصلاح الحقيقي للمهنة يتفرغوا لمناقشة قضية جدلية لا طائل منها تأكل ما يتبقى من المهنة

ثانيا التحديات المرتبطة بتعليم الخدمة الاجتماعية:

يواجه تعليم الخدمة الاجتماعية في مصر العديد من التحديات التي تقلل من فعاليته في تخريج أخصائي اجتماعي مؤهل علميا وعمليا للمنافسة في سوق العمل، بحيث زادت البطالة بين الخريجين، وشغل العديد من التخصصات الأخرى الوظائف المفترض أنها أصيلة للأخصائيين الاجتماعيين. ولعل هناك العديد من العوامل التي ساعدت على ذلك–وليس كل العوامل–لعل أهمها:

١) الافتقاد إلى سياسة واضحة لتعليم الخدمة الاجتماعية في مصر:

يتسم تعليم الخدمة الاجتماعية في مصر سواء على مستوى البكالوريوس أو على مستوى الدراسات العليا بالعشوائية والارتجال بدرجة كبيرة وعدم وجود سياسة واضحة توجه نظام تعليم الخدمة الاجتماعية في مصر. ولعل هذه السياسة تؤدي إلى وجود برامج تعليمية فعالة تساهم في بناء خريج قادر على الممارسة العلمية في ضوء متغيرات العصر. ولعل أهم ما تفتقده سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية ما يلي:

أ) الدراسة العلمية الدقيقة لمشكلات المجتمع واحتياجاته في كافة مجالات الممارسة على أسس علمية وتطبيقية سليمة تحدد بالفعل أولويات المجتمع وحاجاته ومشكلاته المتغيرة وفقا للمتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية المتسارعة.

ب) دراسة احتياجات مؤسسات الرعاية المتنوعة سواء الخاصة بالخدمة الاجتماعية أو المؤسسات الثانوية الأخرى من خريجين لهم نوعية خاصة ترتبط بطبيعة الاحتياجات والمشكلات التي تتعامل معها، يتسمون بمهارات مهنية وقدرات واسعة على التدخل المهني مع عملائهم.

ج) سياسات وخطط واضحة ونوعية للتدريب الميداني في كل مجال من مجالات الممارسة، وخطط تنفيذية واضحة لهذه السياسات تكفل أقصى استفادة ممكنة للطلاب وللمؤسسات نفسها.

د) عدم وجود تواصل فعال بين الأكاديميين والممارسين يكفل التعاون في كافة مجالات تعليم الخدمة الاجتماعية وخاصة في مجال تبادل الخبرات العلمية والتطبيقية والتي تساعد في التطوير المستمر للمهنة تعليما وممارسة.

هـ) عدم الاستفادة الكافية من البحث العلمي في مجال تطوير البرامج التعليمية لطلاب الخدمة الاجتماعية. ولعل هذه النقطة تناولناها بالتفصيل في المحور الخاص بالبحث.

و) الاطلاع على كل ما هو جديد على المستوى العالمي في تطور برامج تعليم الخدمة الاجتماعية والتي يمكن الاستفادة منها في ضوء احتياجات المجتمع ومشكلاته.

ز) وضع معايير أكاديمية علمية ومدروسة وبناء على تجارب وخبرات عالمية ومحلية تقوم على أساسها برامج تعليم الخدمة الاجتماعية في كل مؤسسات التعليم المختلفة.

٢) الفصام العلمي بين برامج تعليم الخدمة الاجتماعية في مصر:

وتعتبر هذه المشكلة نتيجة حتمية لعدم وجود سياسات واضحة لتعليم الخدمة الاجتماعية في مصر. ومن المعروف في العالم كله أن هناك شكلين من أشكال الممارسة استقرت عليهما الخدمة الاجتماعية وهما:

- الممارسة التقليدية من خلال تقسيم مهنة الخدمة الاجتماعية إلى طرقها المعروفة، خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع. حيث يستهدف توجيه طلاب الخدمة الاجتماعية إلى التخصص في أي من هذه الطرق.

- الممارسة العامة: وهي على النقيض من الممارسة التقليدية تركز على نسق الإنسان بوجه عام بدون التخصص على الأقل في مرحلة البكالوريوس، حيث تركز على أنساق العملاء وهم النسق الأصغر (الفرد والأسرة) والنسق الأوسط (الجماعة) والنسق الأكبر (المنظمة والمجتمع) وهذا التقسيم ليس تفتيتا للمهنة ولكن تشريحا لمهاراتها التي يجب أن تتوفر في الأخصائي الاجتماعي كممارس عام وليس كمتخصص في أحد هذه الأنساق. ويستهدف هذا الشكل من الممارسة تخريج أخصائي اجتماعي ممارس عام وليس متخصص في أحد الأنساق وذلك على مستوى البكالوريوس.

ويعتبر شكل الممارسة العامة هو الشكل السائد الآن في معظم مدارس الخدمة الاجتماعية على مستوى العالم ولقد حدد مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكي شرطا أساسيا لاعتماد مدارس الخدمة الاجتماعية وهو أن تكون برامجها على مستوى البكالوريوس تقوم على أساس الممارسة العامة. وبدون هذا الشرط لا يتم اعتماد أي برنامج دراسي. لذلك نجد جميع مدارس الخدمة الاجتماعية على مستوى الولايات المتحدة ودول أوروبا والهند وغيرها من الدول التي تسعى إلى الاعتماد العالمي تلتزم بهذا الشرط في برامجها الدراسية.

وبتحليل اللوائح الدراسية لكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية في مصر وغيرها في معظم الدول العربية، نجد أن هناك تخبط للسياسات العلمية بها حيث لم يتضح بها السياسة التعليمية التي تتبعها أي كلية أو معهد وما إذا كانت تتبنى النظام التعليمي القائم على الطرق المهنية أم النظام القائم على أساس الممارسة العامة. ويتضح من التحليل التالي ما يلي:

أ) اللائحة الدراسية لكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان والتي تبنى تطبيقها والالتزام بها كلية الخدمة الاجتماعية–جامعة أسيوط وكلية الخدمة الاجتماعية التنموية جامعة بني سويف. حيث تتضمن اللائحة أقسام خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع (الطرق المهنية التقليدية) وفي نفس الوقت يوجد بها قسم المجالات والذي يقول إنه يتبنى الممارسة العامة. إذن تتضمن هذه اللائحة نظام الطرق ونظام الممارسة العامة والغريب أن مقرر الممارسة العامة يقوم بإعداده وتدريسه قسم خدمة الفرد. وتكمن المشكلة هنا أن الطالب يجد نفسه بين مقررات متعارضة، فهناك مقررات تركز على الطرق أو التركيز على الفرد أو الجماعة أو المجتمع، وهناك مقررات تركز على عدم تقسيم الخدمة الاجتماعية وأن الأخصائي الاجتماعي ممارس عام. والحقيقة قد تعرضت إلى هذا السؤال من بعض الطلاب المتفوقين "أنتم تدرسون لنا خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع، وفي قسم المجالات يقولون لنا أن الخدمة الاجتماعية هي ممارسة عامة وليست طرق فماذا نفعل نحن ومن نصدق؟"

ب) كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم نفس الشيء ولكن الاختلاف الوحيد أن هناك قسم الطرق والذي يجمع طرق الخدمة الاجتماعية كلها، وأيضا قسم المجالات. وأعتقد أن الأمر لا يختلف كثيرا عن كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان والكليات الأخرى التي تتبنى لائحتها الدراسية.

ج) اللائحة الجديدة لمعاهد الخدمة الاجتماعية، نجد أنها هي أيضا تتبنى الأقسام العلمية التقليدية (خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع) بالإضافة إلى الممارسة العامة

في الخدمة الاجتماعية. وأعتقد أن وضعها الآن في جميع المعاهد والكليات نوعا من الوجاهة العلمية التي يجب أن تكون موجودة في أي لائحة.

وهنا قد نتساءل ما أسباب هذا التخبط؟ ولماذا لا نحدد سياسة واضحة لبرامج تعليم الخدمة الاجتماعية على كافة المستويات (لاحظ أنني لم أتحدث عن برامج الدراسات العليا، لأن إصلاح برامج الدراسات العليا يتوقف على إصلاح برامج البكالوريوس وإيجاد سياسة واضحة لتعليم الخدمة الاجتماعية في كل مؤسسة تعليمية للخدمة الاجتماعية تقوم على ثوابت راسخة). وهنا أستطيع أن أحدد من وجهة نظري أهم هذه الأسباب والتي قد يتفق أو يختلف معي البعض في تحديدها على النحو التالي:

- عدم وجود وعي كامل بمفهوم الممارسة العامة والفرق بينها وبين الممارسة التقليدية. وقد لاحظت من خلال المناقشات المتعددة مع البعض أنهم يركزون على الشكل أكثر من تركيزهم على المضمون.

- القيود الإدارية والروتينية التي قد تحول دون أي تغيير ترتبط بالمناهج الدراسية. فمثلا إذا أردنا التغيير إلى الممارسة العامة فلابد من وجود تغيرات جوهرية ترتبط بمسميات وتقسمات الأقسام العلمية والتي قد تجد اعتراضات كبيرة على مستوى اللوائح والقوانين الإدارية في الدولة.

- التمسك بالقديم ونقص الرغبة في التغيير على أساس أن الجديد يحتاج دائما إلى جهود مضنية علمية وبحثية وإدارية ومالية وغيرها ونحن في غنى عن كل ذلك.

- عدم وجود التنظيمات العلمية التي تقدم الخبرات العلمية وتضع المعايير والتوجيهات للمؤسسات التعليمية مثال ذلك مجالس تعليم الخدمة الاجتماعية في أمريكا وفي كندا وغيرها من الدول الأخرى. هذا ونتناول هذه النقطة بالتفصيل في الموضوع التالي.

٣) عدم وجود تنظيمات علمية لتوجيه برامج تعليم الخدمة الاجتماعية:

تتسم الدول المتقدمة –كما أشرنا سابقا–بوجود تنظيمات علمية تقود عملية تعليم الخدمة الاجتماعية وتوجهها في ضوء معايير علمية وتطبيقية محددة. ولعل مجالس تعليم الخدمة الاجتماعية هي مثال وواضح على هذه التنظيمات. ومن أهم مساهمات هذه التنظيمات:

- وضع سياسة عامة لتعليم الخدمة الاجتماعية تلتزم بها مدارس الخدمة الاجتماعية.

- وضع معايير أكاديمية محددة تلتزم بها مدارس الخدمة الاجتماعية في صياغة مقررات برامجها الدراسية.
- الاعتماد الأكاديمي لمدارس الخدمة الاجتماعية في ضوء معايير الاعتماد التي وضعتها. وأي مدرسة لا تلتزم بهذه المعايير لا تحصل على الاعتماد أو تحجب عنه عند إعادة الاعتماد، وبالتالي لا تستطيع قبول طلاب جدد بها إلا بعد تسوية حالتها.
- يتميز مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية بأن به أعضاء من الخبراء في تعليم الخدمة الاجتماعية خارج المناصب الإدارية في الجامعات حتى يكون هناك موضوعية وأن تكون مصلحة المهنة هي الأساس.

وهنا لابد أن نوضح أن وضع سياسة عامة لتعليم الخدمة الاجتماعية أو وضع معايير أكاديمية لا يعني أن يقوم المجلس بوضع لوائح مدارس الخدمة الاجتماعية، بل على العكس فكل مهمته وضع السياسات العامة التي تتفق مع تعليم الخدمة الاجتماعية ودورها في المجتمع، على أن يكون لكل مدرسة الحرية الكاملة في وضع لائحتها الدراسية وفقا لظروفها وامكانياتها ومتطلبات عمل الأخصائيين الاجتماعيين في المجتمع الذي تعمل به.

وإذا أردنا أن نمثل ذلك في مصر فإن لجنة قطاع الخدمة الاجتماعية تتشابه إلى حد كبير في الشكل على الأقل مع مجالس تعليم الخدمة الاجتماعية ولكن تختلف في الآتي:

- لجان قطاع الخدمة الاجتماعية في مصر حكومية أي تصدر بقرار من وزير التعليم العالي، بينما مجالس تعليم الخدمة الاجتماعية مستقلة وبعيدة عن أي تدخل حكومي وبالتالي فقراراتها نافذة ولا علاقة للتعليم العالي بها.
- اختيار أعضاء هذه اللجان وفقا لآلية محددة وشروط واضحة لاختيار أعضائها وليس بينهم قيادات إدارية أو أكاديمية، بينما لجنة القطاع يختارها الوزير بدون آليات واضحة ومعلنة.
- تملك مجالس تعليم الخدمة الاجتماعية الحق في اتخاذا قرارات قابلة للتنفيذ سواء لاعتماد مدارس الخدمة الاجتماعية أو اعتماد اللوائح الدراسية، بينما لا تملك لجان القطاع هذا الحق ولكن من يملك الحق هو الوزير أو المجلس الأعلى للجامعات.
- مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية مسئول عن تعليم الخدمة الاجتماعية في كل مدارس الخدمة الاجتماعية سواء كانت خاصة أو تابعة للولايات. فهي تهتم بتعليم الخدمة

الاجتماعية ككل ولا تميز بين عام وخاص. أما في مصر فهناك لجنة قطاع للكليات ولجنة قطاع للمعاهد وكأن لكل منهم خدمة اجتماعية خاصة.

ولعل هذه النقطة بالتحديد تثير بعض الغموض حول دور لجان القطاع، فهل هي لجنة علمية تهتم ببرامج ولوائح تعليم الخدمة الاجتماعية والمساعدة في إعدادها أم أنها تهتم بجوانب إدارية مثل تعيين العمداء والموافقة على أعداد الملتحقين وإن كانت الأخيرة هامة جدا في إعداد الأخصائيين الاجتماعيين. وإن كنت أرى من وجهة نظري أن تعليم الخدمة الاجتماعية هو الأساس في إنشاء هذه اللجان. فإذا كان كذلك فلماذا وجود لجنة قطاع للكليات وأخرى للمعاهد طالما أن تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية واحد؟!!

٤) انخفاض مستوى التأليف العلمي وقلة عدد المراجع العلمية:

يعلم الجميع أن المكتبة العربية في الخدمة الاجتماعية تعاني من نقص واضح في المؤلفات العلمية سواء من حيث الكم أو من حيث المضمون. وهنا لا أريد الاستفاضة كثيرا في هذا الموضوع لكن أريد أن أوضح التحديات التالية:

أ) إن الغالبية العظمى من الكتب هي كتب دراسية ومعظمها غير منشورة وتعتمد على التبسيط المبالغ فيه.

ب) التكرار والنقل المبالغ فيه في الكتب الدراسية بحيث أحيانا تجد أن معظم الكتب التي تتناول مقرر واحد كأنها نسخة واحدة ولكن لمؤلفين مختلفين.

ج) ندرة المراجع العلمية التي تتناول التعمق في قضايا ونظريات ونماذج المهنة والتي يمكن الرجوع إليها والتأصيل منها بحيث تعتبر تراثا علميا موجها للباحثين والكتاب.

د) الكتب المعروضة الآن في المكتبات قليلة جدا ومعظمها ذات صبغة تجارية، وبعضها رسائل دكتوراه تم تحويلها إلى كتب. والجهد البسيط والسهل الآن موجه إلى الكتب الدراسية غير المنشورة التي لا تحقق أي نتائج علمية بارزة.

٥) ظهور نظم تعليمية لا تتناسب وطبيعة تعليم الخدمة الاجتماعية:

لقد بدأ الانحدار بشكل ملحوظ في تعليم الخدمة الاجتماعية مع ظهور نظم جديدة لتعليم الخدمة الاجتماعية لا تتناسب وطبيعة الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي في مراحل التعليم العالي. وتتمثل هذه النظم في نظامي الانتساب الموجه الذي كان البداية والذي دق ظهوره ناقوس الخطر في انحدار تعليم الخدمة الاجتماعية. ثم جاءت الطامة الكبرى بظهور نظام التعليم المفتوح والذي فتح المجال لأنصاف المتعلمين لدخول الخدمة الاجتماعية. وكانت النتيجة لظهور

هذين النظامين كارثية. وحتى لا نسترسل أكثر في الكلام نوضح أهم الكوارث التي حلت بتعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية مع ظهور هذين النظامين ما يلي:

أ) إن أهداف هذه النظم مادية بامتياز. فهدفها الرئيسي هو توفير موارد مالية للجامعات بصرف النظر عن مستوى جودة الخريج الذي ينتج عنها.

ب) إن طلاب الانتساب الموجه لا يحصلون على ساعات تعليمية كافية لانتهاء المقرر الدراسي، بل أنهم لا يحصلون على نصف المادة العلمية في المقرر التي يحصل عليها طالب الانتظام.

ج) أما طلاب التعليم المفتوح فمعظمهم خريجين تعليم فني متوسط أو خريجي ثانوية عامة ويعملون موظفين أو لا يعملون. وقد شهد العديد ممن يدرسون لهم إلى انخفاض مستواهم العلمي بدرجة لا تصدق.

د) وقد أثر نظام الانتساب الموجه والتعليم المفتوح على مستوى تعليم طلاب الانتظام. بل وقد فتحت بعض الكليات التحويل من الانتظام إلى الانتساب بالرغم من أن التحويل من انتساب إلى انتظام هو مكافأة للطالب المجتهد. والغريب أن الكثير من طلاب الانتظام يسعون إلى التحويل إلى الانتساب، ولما لا وهم يرون زملاءهم لا يدرسون كفاية ولا يحضرون وينجحون بل وأحيانا يحصلون على تقديرات عالية ويرفضون التحويل إلى انتظام.

هـ) أثر ذلك أيضا سلبا على كفاءة التدريب الميداني. فبدلا من التركيز على أعداد مناسبة من طلبة الانتظام في مؤسسات المجتمع أصبح هناك طلاب الانتساب أيضا بصورة ضاقت بها المؤسسات الجادة، أو فتح مؤسسات ليس لها قيمة تدريبية لاستيعاب أعداد هؤلاء الطلاب. وبالتالي زاد مستوى التدريب الميداني سوءا أسوأ مما كان عليه.

و) وهنا تأتي الطامة الكبرى، وهي أن تكون شهادة البكالوريوس الحاصل عليها طالب الانتظام الذي يحضر المحاضرات ويحاسب على الغياب ويكون محتوى المقررات أضعاف محتوى مقررات طلاب الانتساب الذين لا يحضرون أصلا ويتم تقييمهم بطريقة عشوائية ويحصلون على أعمال سنة وهم لا يشاركون في شيء أصلا، تأتي الشهادة واحدة وهي بكالوريوس الخدمة الاجتماعية بدون ذكر انتساب أو انتظام. وهنا يتساوى الجميع. ويصبح مستوى الخريج كما نراه الآن فهل هذا عدل.

ز) ومن المضحكات المبكيات أن يلتحق طلاب الانتساب بالدراسات العليا أو يطلبون ذلك وبالتالي نواجه بطلاب دراسات عليا أقل ما يوصفون بأنهم على الأكثر حاصلين على دبلوم متوسط.

٦) طرق قبول الطلاب الملتحقين بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية:

كما أنه لا توجد سياسات واضحة لتعليم الخدمة الاجتماعية، لا توجد أيضا سياسة واضحة لاختيار الطلاب في مؤسسات الخدمة الاجتماعية. وبالرغم من أن هذه السياسة ترتبط أكثر بسياسة التعليم في مصر بوجه عام، إلا انه لا يمكن إغفال دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في هذا الاختيار. ولكي نكون منصفين فلابد أن نحدد بواقعية السلبيات أو التحديات المرتبطة بقبول الطلاب على النحو التالي:

أ) بالتأكيد لا ننكر أن هناك قصور كبير في السياسة التعليمية للدولة والتي ترتبط بضرورة استيعاب طلاب الثانوية العامة في جميع الكليات والمعاهد دون معايير واضحة. وبالتالي تلجأ إلى زيادة عدد المقبولين في جميع الكليات والمعاهد.

ب) هناك طريقة للتوزيع على معاهد وكليات الخدمة الاجتماعية لا نعرف لها معايير محددة. فهناك كليات يتم توزيع آلاف الطلاب على الكليات، فيكفي أنه تم توزيع أكثر من ٥٠٠٠ طالب على إحدى الكليات بينما تم توزيع بضع مئات من الطلاب على العديد من المعاهد العليا!! فما المقصود من ذلك؟!!!

ج) تقول الكليات أنها تحدد أعداد الطلاب المقبولين بها لوزارة التعليم العالي ولكنهم يأتون بأعداد مضاعفة كل عام. وعندما سألت أحد المسئولين عن ذلك قال هذا غير حقيقي فالكليات لا تعترض.

د) وبالرغم من زيادة الأعداد في معظم الكليات ومنها الكليات العملية، إلا أن نوعية الطلاب التي تلتحق بها تختلف عن نوعية الطلاب الراغبين في الالتحاق بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية، ويكفي القول إن هناك طلاب حاصلين على ٥٠% تم توزيعهم على كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية.

هـ) بالرغم من أن كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية تتميز بوجود اختبارات شخصية للطلاب قبل التحاقهم، فلماذا لا تستخدم هذه الاختبارات وفقا لمعايير موضوعية لاختيار الطلاب

المناسبين للمهنة وإرجاع ملفات غير اللائقين لمكتب التنسيق؟ سؤال لا يجب عليه إلا إدارات الكليات والمعاهد.

ثالثا: التحديات المرتبطة بممارسة الخدمة الاجتماعية:

لعل التحديات التي تواجه ممارسة الخدمة الاجتماعية ليست أقل شأنا من التحديات التي تمارس تعليم الخدمة الاجتماعية، وذلك لطبيعة الارتباط العضوي بين التعليم والممارسة. ولعل من أهم هذه التحديات:

١) الانفصال الواضح بين مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية ومؤسسات الممارسة:

إن من أهم سمات أي مهنة ناجحة هي التواصل المستمر بين النظرية والممارسة. فلا قيمة للنظرية بدون ممارسة تعكس التطبيق الفعلي لها والذي يعكس مدى الاستفادة منها ومدى تحقيقها لرسالة المهنة وأهدافها. والخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية تقوم على أساس علمي يتضمن العديد من النماذج والنظريات العلمية القابلة للتطبيق في الواقع العملي. ولعل السبيل الأساسي للتحقق من فعالية النماذج والنظريات العلمية في الخدمة الاجتماعية هو التواصل والترابط المستمر بين الأكاديميين والممارسين للتحقق من مدى فعالية هذه النظريات والنماذج وتحديد الجوانب الايجابية وجوانب القصور فيها.

وليس هذا فقط بل إنه يجب أن يكون للممارسين رأيا هاما في تحديد احتياجاتهم من النماذج والنظريات بل والمهارات التي يحتاجونها في التعامل مع احتياجات ومشكلات المجتمع المتغيرة في كافة مجالات الممارسة. لذلك يجب أن يكون للممارسين آراءهم حول البرامج الدراسية ونوعية المقررات التي يمكن أن تساعدهم في اكتساب المعارف والمهارات التي يحتاجون إليها.

ومن جانب آخر نجد أن هناك قصور من جانب الممارسين في متابعة كل ما هو جديد في مجال الممارسة يمكن أن يكون في الكتابات والبحوث العلمية المنتشرة سواء في المؤتمرات أو الدوريات العلمية أو حتى في بعض الكتب الدراسية. وهنا نجد أن سعي الممارسين للاطلاع على كل ما هو جديد في المهنة ضعيف للغاية ويقتصرون في ممارساتهم على ما تعلموه في مراحل البكالوريوس خلال تعليمهم الجامعي، أو حتى على خبراتهم الشخصية التي ليس لها أساس علمي. ومن هذا المنطلق يمكن أن نحدد أهم مظاهر هذا الانفصال في الآتي:

أ) عدم وجود مشاركة واسعة من الممارسين للمؤتمرات التي تعقدها مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية وقد يرجع ذلك إلى ضعف الإعلان عن هذه المؤتمرات، أو عدم توجيه الدعوة للممارسين، أو عدم اهتمام الممارسين بحضور هذه المؤتمرات.

ب) عدم وجود مشاركة للممارسين في وضع اللوائح الدراسية لمؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية أو تعديلها، فهي لوائح فوقية يتم وضعها بواسطة الأكاديميين فقط.

ج) هناك العديد من أبحاث التدخل المهني أو الأبحاث التي تتضمن مهارات مهنية للممارسة لا يعرف عنها الممارسين أي شيء.

د) عدم اهتمام مؤسسات الخدمة الاجتماعية بتنظيم دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون بها يشارك فيها الأكاديميين. وإن وجدت هذه الدورات فإنها تعتبر دورات روتينية يشارك فيها الممارسين بلا اقتناع سواء خوفا من الجزاءات أو لمجرد الحصول على شهادة الحصول على هذه الدورات.

هـ) يعتبر التدريب الميداني أهم حلقة وصل بين الأكاديميين والممارسين. وبالرغم من ذلك لا توجد برامج علمية لتدريب الطلاب يستفيد منها الممارسين، وفي نفس الوقت لم يحاول الكثير من الممارسين الاطلاع على الكتب الدراسية مع الطلاب عسى أن يجدوا فيها جديدا.

و) وأخيرا وليس آخرا المقولة سيئة السمعة والخالدة "النظري شيء والممارسة شيء آخر" حيث يطلب الأخصائيون من الطلاب نسيان كل ما درسوه والاستفادة من خبراتهم العملية لأنها هي الحقيقة.

بالتأكيد هذا الجانب لا أستطيع تحديد مسئولية طرف على آخر، ولكن هي مسئولية مشتركة يتحمل مسئوليتها الجميع سواء كانوا أكاديميين أو إداريين وتحتاج إلى التعامل الإيجابي بسرعة مع هذه المشكلة التي تهدد كيان المهنة ككل وتقسمها إلى أجزاء منفصلة لا تربطهم علاقة إيجابية.

٢) عدم وضوح أدوار التنظيمات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين:

بالرغم من وجود تنظيمات مهنية للخدمة الاجتماعية في مصر مثل نقابة الاجتماعيين والجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، إلا أن قوة وأدوار هذه التنظيمات المهنية غير واضحة وغير محددة حتى الآن. فمن المفترض أن تكون نقابة المهن الاجتماعية هي المظلة التي يحتمي بها الأخصائيين الاجتماعيين من النواحي المهنية والاجتماعية والدفاع عن حقوق الأخصائيين الاجتماعيين، وكذلك فإن للجمعية المصرية للأخصائيين دورا تنويريا وخاصة في المجال العلمي والمهني. وبالرغم من ذلك فإن هناك العديد من جوانب القصور التي يجب وضعها في الاعتبار إذا أردنا اصلاح ما يمكن إصلاحه.

وإذا نظرنا إلى التنظيمات العالمية المشابهة للتنظيمات الموجودة في مصر نجد على سبيل المثال الجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين والتي تمثل المظلة التي يعمل تحتها جميع الأخصائيين الاجتماعيين في الولايات المتحدة الأمريكية والتي من أهمها:

- منح رخص مزاولة المهنة للأخصائيين الاجتماعيين في الولايات المتحدة الأمريكية وبدون هذه الرخصة لا يستطيع أي أخصائي اجتماعي العمل في أي مؤسسة.
- محاسبة الأخصائيين الاجتماعيين إداريا وقانونيا في حالة تجاوزهم للميثاق الأخلاقي للمهنة أو في حالة ثبوت قصور متعمد في عملهم بناء على شكوى العملاء. وقد يتم تحويلهم إلى مجلس تأديب قد ينتهي بفصلهم أو تحويلهم للقضاء.
- الدفاع عن حقوق الأخصائيين الاجتماعيين في حالة ثبوت أنهم لم يخطئوا أو في حالة تعرضهم للمساءلة القانونية أو الاعتداء على حقوقهم من أصحاب العمل.
- التنسيق مع مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية ومدارس الخدمة الاجتماعية على اختلاف أنواعها لمراجعة احتياجات الخريجين المهنية وفقا لاحتياجات المجتمع، وفي وضع البرامج الدراسية والمقررات التي تناسب مع احتياجات الخريج والمهارات اللازمة.
- دراسة سوق العمل وتحديد احتياجات مؤسسات المجتمع من الخريجين.
- تقديم برامج التعليم المستمر والتي تتضمن برامج تدريبية وتعليمية متخصصة للخريجين والأخصائيين الاجتماعيين في مجالات العمل المختلفة.
- تنظيم مؤتمر سنوي للأخصائيين الاجتماعيين والأكاديميين يناقش القضايا الخاصة بالمهنة تعليما وممارسة خلال العام المنقضي وتحديد خطة العام التالي. وكان آخر مؤتمر ٢٢-٢٥ يونيو ٢٠١٦. وقد حضره ٢٣٠٠ شخص.

هذه أهم وظائف وأدوار تنظيمات الخدمة الاجتماعية التي تقدم كافة الخدمات المهنية لأعضائها وتحافظ على مكانة المهنة لذلك تسعى إلى تطويرها باستمرار ليس في إطار الشكل ولكن في إطار الجوهر. وإذا كنا نحاول هنا أن نحدد أهم التحديات التي تواجه تنظيمات الخدمة الاجتماعية في مصر، فإننا لا نعني بذلك التقليل من قيمتها وأهميتها بل بالعكس فإننا نسعى إلى تقويتها والاستفادة منها في تطوير المهنة وعودتها إلى مكانها الصحيح. وبهذه المناسبة لا يفوتنا القول إن النقابة إذا قامت بدورها بالفعل فإنها تظهر قوة لا يستهان بها. ولا يمكن إنكار الدور

الذي قامت به في أحد المواقف المرتبطة بالمهنة وأبلت بلاء حسن لا يمكن التقليل من قيمته.
ومن أهم التحديات التي تواجه نقابة المهن الاجتماعية في مصر ما يلي:

أ) إن النقابة اسمها نقابة المهن الاجتماعية وليست نقابة الأخصائيين الاجتماعيين وبالتالي من الصعب اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بالخدمة الاجتماعية.

ب) إن قوة النقابة مستمدة من قوة أعضائها. وللأسف فإن جماعة الخدمة الاجتماعية بوجه عام تتسم بالتشرذم والتشتت وعدم الاهتمام الكافي بمصلحة المهنة.

ج) نسمع كثيرا منذ سنوات عديدة عن قانون مزاولة المهنة وقد طالنا كثيرا بنشره وعمل حوار مجتمعي حوله ولكن لا نجد أذنا صاغية.

د) قيام بعض المهنة بالسيطرة على مهنة الخدمة الاجتماعية وتحجيمها دون تدخل كافي من النقابة ومن أمثلة ذلك قيام وزارة التربية والتعليم بإجبار الأخصائيين الاجتماعيين الذين يرغبون في العمل في المجال المدرسي الحصول على دبلوم تربوي, مع إن معظم كليات الخدمة الاجتماعية بها دبلوم تعليمي.

هـ) عدم وجود كافية لتقييم أداء المهنة في كافة المجالات والتعرف على احتياجات الأخصائيين الاجتماعيين التعليمية والتدريبية وبالتالي التنسيق مع المؤسسات التعليمية لمقابلة هذه الاحتياجات.

و) لا يوجد أي مؤتمر مهني مدروس بطريقة جدية يجمع الأخصائيين الاجتماعيين حول قضاياهم المهنية ويزيد من ارتباطهم بنقابتهم والتعاون معها.

ز) بالرغم من وجود أعضاء من الأخصائيين الاجتماعيين في مجلس النواب ومنهم أعضاء بارزين في مجلس النقابة، إلا أن النقابة لم تنسق معهم بالدرجة الكافية ولم تستفيد من وجودهم في مناقشة القضايا الخاصة بمهنة الخدمة الاجتماعية بصورة فعالة في مجلس النواب.

٣) التحديات الخاصة بممارسة الأخصائيين الاجتماعيين في الميدان:

هناك العديد من التحديات التي تواجه الممارسة المهنية للأخصائيين في جميع مجالات الممارسة. ولعل هذه القضية بالذات تحتاج إلى العديد من الدراسات والبحوث المتعمقة لتحديها بدقة وكذلك عقد العديد من الفعاليات التي يجب أن يشارك فيها الجميع لتبادل الأفكار والمقترحات ووضع الخطط المناسبة للتعامل معها. وفي هذا الخصوص لا يمكن أن ننكر دور

نقابة الاجتماعيين في لعب هذا الدور المحوري. وهنا لابد أن نضع في الاعتبار أيضا أن هذا القصور ليس مسئولية الأخصائيين الاجتماعيين وحدهم، حيث للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والثقافية دورا ملموسا في ذلك.

ومع ذلك يمكننا تحديد أهم التحديات التي تواجه الممارسة المهنية من وجهة نظرنا على النحو التالي:

أ) عدم إيمان عدد كبير من الأخصائيين الاجتماعيين بمهنتهم وإحساسهم بانخفاض مكانتها في المجتمع. وقد يرجع ذلك إلى عوامل كثيرة منها دخول كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية على غير رغبتهم، أم مقارنة أنفسهم ببعض المهن التي تحصل على مكانة عالية في المجتمع أو غير ذلك من عوامل قيد البحث والدراسة.

ب) الانخفاض الواضح في مستوى تعليم الخدمة الاجتماعية في مصر في كافة مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية بلا استثناء والعاجزة عن تقديم خريج قادر على أداء عمله بشكل فعال.

ج) الصراع بين قدماء الأخصائيين الاجتماعيين الذين لا يرغبون في تقبل أي جديد وبين الأخصائيين الجدد الراغبين في تطبيق ما تعلموه. ويظهر ذلك بوضوح عندما يواجه طلاب التدريب الميداني في تطبيق ما درسوه فيجدون بعض الأخصائيين الاجتماعيين حجر عثرة في تحقيق ذلك.

د) عدم وجود أي برامج تدريبية فعالة لتنمية مهارات الأخصائيين الاجتماعيين في مجالات الممارسة المتنوعة أو للاطلاع على أي جديد في مجال عملهم مما يجعلهم عاجزين عن التعامل مع مشكلات العصر المتغيرة.

هـ) انخفاض مستوى الأجور الواضح لدى الأخصائيين الاجتماعيين والذي لا يفي بما يفترض أن يقوم به الأخصائي الاجتماعي من جهد، مما يجعله يحجم عن أداء مهامه المهنية والبحث عن عمل آخر يساعده على توفير نفقات حياته.

و) انخفاض مستوى الابداع والابتكار لدى المؤسسات الأهلية في مجال الخدمة الاجتماعية بحيث تقوم بمشروعات مهنية وتوسع من مهامها وأنشطتها وتزيد من عملائها بما يفتح مجالات واسعة لعمل الأخصائيين الاجتماعيين. وهنا نخص بالذكر مؤسسات رعاية الطفولة والمسنين ورعاية الأحداث ومكاتب الاستشارات الأسرية وغيرها من المؤسسات

القادرة على الاستفادة من الممارسة الخاصة مع القادرين في المجتمع مع الممارسة المجانية من غير القادرين.

رابعا: التحديات التي تواجه البحث في الخدمة الاجتماعية:

سبق وقد عرضت في المؤتمر العلمي السابق بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم مايو ٢٠١٦ ورقة عمل بعنوان "البحث العلمي بين المشكلات المنهجية وعدم صدق النتائج"، حيث تناولت فيه أهم المشكلات المنهجية المرتبطة بالبحوث العلمية في الخدمة الاجتماعية. ونظرا لعدم التكرار فربما أكتفي هنا ببعض أهم التحديات التي تواجه البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية.

وقبل البدء في عرض ملخص لأهم هذه التحديات، فإنني أنوه إلى الارتباط العضوي بين البحث في الخدمة الاجتماعية وبين الدراسات العليا. فالدراسات العليا وخاصة الماجستير والدكتوراه تمثل الوعاء الأهم لبناء الباحثين في الخدمة الاجتماعية وخاصة من خلال رسائل الماجستير والدكتوراه والبرامج التأهيلية لإعدادهم. لذلك يجب الوضع في الاعتبار في البداية أهم التحديات المرتبطة ببرامج الدراسات العليا والتي تؤهل الطلاب لكي يكونوا باحثين مؤهلين تأهيلا جيدا على النحو التالي:

- قلة عدد الساعات التدريسية للمقررات التي تتناول البحث في الخدمة الاجتماعية، بحيث لا تعطي الفرصة للطلاب للتعمق في دراسة هذه الموضوع الهام.
- محتويات برامج البحث في الخدمة الاجتماعية تبدو وكأنها تكرار لمقرر البحث في مرحلة البكالوريوس دون إضافة الجديد الذي يحتاجه طالب الدراسات العليا.
- لا تسمح المقررات التخصصية في كثير من الأحيان بتوجيه الطلاب نحو اختيار موضوعات بحثهم وخاصة تلك المقررات المرتبطة بالتخصص الدقيق للباحث، والذي من المفترض أن يكون أحد الموجهات الرئيسية لاختيار موضوع بحثه.
- التقصير في تدريس بعض المقررات والتي تغطي موضوعات هامة يحتاجها طلاب الماجستير والدكتوراه والمرتبطة في البحث العلمي والتي نتيجة عدم تدريسها نجد هناك قصور كبير وواضح في البحث العلمي مثال ذلك استخدام المقاييس وأدوات البحث عموما، وأهم القضايا المرتبطة بالتخصص وفقا للمتغيرات المعاصرة.

- لا توجد معايير واضحة ومعلنة لاختيار الاشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه. فهي تختلف من كلية إلى كلية بل من قسم علمي إلى قسم آخر، ومعظمها في النهاية معايير ذاتية ترتبط بالعلاقات بين الطلاب والأساتذة بشكل شخصي.

- نفس الكلام يقال على مناقشة رسائل الماجستير والدكتوراه. فأحيانا ليست قليلة نجد مناقشين لرسائل في مجال العمل مع المجتمعات والمنظمات يناقشها أساتذة في العمل مع الجماعات أو العمل مع الأفراد، وأحيانا نجد رسائل في العمل مع الأفراد يناقشها أساتذة في تخصص العمل مع المجتمعات أو التخطيط الاجتماعي.... وهكذا. والحقيقة أن اختيار السادة المناقشين تخضع للاعتبارات الذاتية أيضا لذلك نجد أسماء محددة بعينها متواجدة بشكل شبه دائم في الكثير من مناقشات الماجستير والدكتوراه.

- كثير ما تظهر الاعتبارات الشخصية عند تسجيل أو مناقشة طلاب الدراسات العليا. فكثيرا ما نجد أنه يجب التسجيل لهذا الطالب أو ذاك أو مناقشته في أسرع وقت لأن مدته القانونية اقتربت من الانتهاء وبالتالي هو مهدد بالفصل. غير واضعين في اعتبارنا أن هذا الطالب هو الذي تكاسل وبدون عذر حتى وصل إلى هذه المرحلة من عدم التسجيل، أو أنه غير قادر على إتمام رسالته لضعف مستواه. وفي النهاية إذا كان في مرحلة الماجستير تفاجأ بأنه قد التحق بالدكتوراه، كيف ذلك؟!!!!

- والنتيجة الطبيعية لكل ما سبق هو مستوى متدني لعدد غير قليل من رسائل الماجستير والدكتوراه وبالتالي مستوى غير مبشر لهؤلاء الباحثين الذين سوف يحملون في المستقبل ألقاب علمية مرتبطة في الخدمة الاجتماعية وهم غير قادرين على تنفيذ وإعداد أي بحث على أسس علمية.

هذه بعض من أهم التحديات المرتبطة بالدراسات العليا والخاصة بإعداد الباحثين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه. ولعل هذه المرحلة هي التي من المفترض أن تؤسس لتخريج باحث علمي في الخدمة الاجتماعية يقوم بإجراء البحوث والدراسات الهامة التي تحتاجها المهنة سواء على مستوى تعليم أو ممارسة الخدمة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق نستطيع تحديد أهم تحديات البحث في الخدمة الاجتماعية باختصار وذلك على النحو التالي:

١) عدم وجود سياسة بحثية واضحة لأي كلية من كليات الخدمة الاجتماعية بالرغم من أنها تعتبر في حد ذاتها كيانات علمية وبيوت خبرة. ولعل هذه السياسات توضح أهم أولويات

البحوث التي تقوم بها وأهدافها، وأهم القضايا البحثية التي يجب تناولها، واستراتيجيات التعامل معها.....وهكذا

٢) الانخفاض الواضح للقيمة التطبيقية لبحوث الخدمة الاجتماعية، حيث لا تستثمر نتائجها بشكل واضح في التعامل مع احتياجات ومشكلات المجتمع، أو تطوير أساليب واستراتيجيات المهنة للتعامل مع هذه المشكلات والاحتياجات. ولعل أقصى فائدة من هذه البحوث استفادة الباحثين منها كدراسات سابقة فقط في بحوثهم التالية.

٣) ويرتبط بذلك عدم القدرة التسويقية لهذه البحوث في مجالات العمل الاجتماعي بوجه عام ومجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية بوجه خاص.

٤) معظم بحوث الخدمة الاجتماعية بوجه عام وعلى كافة المستويات هي بحوث متكررة تتضمن معالجة قضايا متشابهة وقديمة وغير مرتبطة بظروف الواقع المتغيرة.

٥) لا يعتمد تقييم البحوث في الخدمة الاجتماعية على كافة المستويات في كثير من الأحيان على معايير موضوعية بقدر اعتماده على معايير ذاتية ترتبط بالكثير من المتغيرات المعروفة للجميع.

٦) لا توجد آلية محددة للتنسيق بين نتائج البحوث في مجال معين أو مع قضية معينة بحيث يتم تحديد أوجه التشابه والاختلاف وأهم النتائج المتفق عليها والتي قد تنتهي بتحديد واضح لأهم معالم هذه القضايا والمشكلات ووضع استراتيجية للتعامل معها تتسم بالموضوعية والواقعية.

٧) بالرغم من أن منهجية البحث عبارة عن صياغة علمية أشبه بالقواعد والقوانين التي لا يجب الاختلاف عليها، إلا أننا نجد وجهات نظر شخصية ترى أن منهجية البحث تخضع لاختلاف وجهات النظر. ولعل هذه المقولة أثرت كثيرا على كفاءة بحوث الخدمة الاجتماعية وفعاليتها.

٨) بالرغم من القصور الواضح في منهجية بحوث الخدمة الاجتماعية، إلا أن أكثر جوانب هذا القصور تكمن في عنصرين هامين هما أدوات البحوث وخاصة المقاييس والملاحظة العلمية، واختيار عينة البحث وقواعد اختيارها. وهذين العنصرين يعتبرا أكثر العناصر تأثيرا على نتائج الأبحاث العلمية.

٩) بالرغم من وجود العديد من كليات الخدمة الاجتماعية المعتبرة، إلا أنه لا يوجد لأي كلية من الكليات مدرسة علمية منهجية في البحث العلمي تشكل الشخصية العلمية لها، وتتفق مع فلسفتها وطبيعة القضايا والمشكلات المحيطة بها. ولعل هذه النقطة مرتبطة بالنقطة الأولى الخاصة بعد وجود سياسات بحثية واضحة لأي كلية من كليات الخدمة الاجتماعية.

١٠) القصور في بعض المهارات الهامة لدى الباحثين مثل مهارات الإحصاء ومهارات اللغة الإنجليزية ومهارات إعداد المقاييس.

وللمزيد من التفاصيل ارجع إلى "هشام سيد عبد المجيد (٢٠١٦) البحث العلمي بين المشكلات المنهجية وعدم صدق النتائج، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد الثالث، ص.ص ٣٣-٥٦.

خامسا: الجهود المبذولة للتعامل مع هذه التحديات:

بداية لابد نضع أمام أعيننا وفي عقولنا ثلاثة اعتبارات هامة قبل الحديث باختصار حول كيفية التعامل مع التحديات السابق ذكرها وهي:

١) إن التحديات السابق عرضها لا تمثل كل التحديات التي تواجه المهنة تعليما وممارسة وبحثا، ولكنها نماذج فقط أراها أكثر أهمية من وجهة نظري.

٢) إن هذه التحديات نعرضها فقط لنضع النقاط فوق الحروف حول الأخطار التي تواجه المهنة كنوع من الحافز لدى الجميع للفت نظرهم حولها وتجميع جهودهم للتعامل معها على أسس سليمة.

٣) لذلك فالتعامل مع هذه التحديات وغيرها لا يمكن أن يتم بصورة فردية أو من طرف دون آخر، ولكن يتطلب الأمر تكاتف جهود الجميع ممارسين وأكاديميين على كافة المستويات في إطار جهود علمية مخططة.

ولعلي في هذا الجانب أيضا أود توضيح أنني لا أدعي استطاعتي القيام بوضع حلول أو حتى مقترحات حلول لمثل هذه التحديات الشائكة فهي خارج استطاعة أي بشر مهما كان، ولكني فقط أريد أن أقترح آلية هامة لو استطعنا تحقيقها من خلال هذا المؤتمر لكان هذا يكفي ويعتبر البداية الحقيقية للتعامل مع هذه التحديات.

من المعروف دور التنظيمات سواء المرتبطة بتعليم الخدمة الاجتماعية (لجنة القطاع) أو المرتبطة بممارسة الخدمة الاجتماعية (نقابة المهن الاجتماعية) لها دور كبير في تطوير وتقدم المهنة تعليما وممارسة. ولكن يجب أن نعترف أنه بسبب أو لآخر هناك بعض جوانب القصور

في هذه التنظيمات الهامة بمصر وخاصة فيما يتعلق باللوائح والقوانين التي تنظم عملها. وإذا حاولنا تغيير هذه اللوائح والقوانين فإن ذلك قد يحتاج إلى وقت ليس بالقصير قد يستغرق سنوات إذا كان الأمر مأخوذ بالجدية المطلوبة. لذلك يقوم اقتراحي هذا على أساس قدرة هذه التنظيمات على تشكيل لجنة استشارية لكل تنظيم يكون لها مهام محددة ترتبط بطبيعة كل تنظيم.

ونظرا لأهمية لجنة قطاع الخدمة الاجتماعية في تطوير تعليم الخدمة الاجتماعية فإنني سوف أقتصر على اقتراح بخصوصها للتغلب على جوانب القصور وتطوير تعليم الخدمة الاجتماعية في مصر لكي يتواكب مع التطورات العالمية الحديثة.

يتم تشكيل لجنة استشارية لها مهام محددة مرتبطة بتعليم الخدمة الاجتماعية في مصر على كافة المستويات دون تمييز بين المعاهد الكليات على أن يكون اختيار هذه اللجنة وفقا لمعايير محددة على أن تتضمن الآتي:

١) أن يكون أعضائها من غير أعضاء لجنة القطاع حتى يتم مناقشة القضايا التعليمية بموضوعية كافية.

٢) أن يكون أعضائها من بين المهتمين بقضايا تعليم الخدمة الاجتماعية وليس لهم أي مطامع مادية أو معنوية ويمكن تفسير ذلك من خلال الشرطين التاليين.

٣) أن يكونوا متطوعين بدون أي مقابل مادي.

٤) وأن يكون التطوع أيضا شامل الجانب المعنوي بحيث لا يجوز لأي منهم كتابة هذه المهمة في كارت شخصي أو في سيرة ذاتية.

٥) أن يمثلوا كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية.

٦) يجوز أن تتضمن اللجنة ممثلين عن ممارسي الخدمة الاجتماعية المشهود لهم بالكفاءة في عملهم المهني.

وبالطبع للجنة الحق في وضع أي شروط أخرى تكفل جدية عمل هذه اللجنة وفعالية التوصيات التي تقدمها.

ومن أهم المهام التي يمكن أن تقوم بها هذه اللجنة:

١) اقتراح سياسة عامة لتعليم الخدمة الاجتماعية في مصر.

٢) دراسة نظم وبرامج تعليم الخدمة الاجتماعية في العالم وخاصة الدول المتقدمة في الخدمة الاجتماعية واقتراح أفضل النظم والبرامج التي تتناسب مع التطورات العالمية ومتطلبات الممارسة في مصر.

٣) اقتراح ووضع شروط وقواعد اعتماد برامج تعليم الخدمة الاجتماعية في مصر ومدى استيفاءها للمتطلبات الضرورية.

٤) اقتراح المعايير الأكاديمية القياسية لبرامج تعليم الخدمة الاجتماعية في مصر وخاصة على مستوى البكالوريوس في ضوء مراجعة المعايير القياسية القومية التي وضعتها هيئة ضمان الجودة ومنشورة على موقعها أو تبنيها كما هي.

٥) وغير ذلك من مهام تقترحها لجنة قطاع الخدمة الاجتماعية.

٦) وتكون مهمة هذه اللجنة هي الدراسة والفحص والاقتراح على أن يكون للجنة القطاع القرار النهائي في التوصيات التي تتخذها اللجنة الاستشارية.